

معلمو الضفة في إضراب إستثنائي

واضحة إلى حماس بأن لها دوراً في «تأجيج الإضراب واستغلاله لخدمة مصالحها»، وصدر بيان رسمي عن «فتح»، قال فيه المتحدث الرسمي باسمها، أسامة القواسمي، إن «تدخل حماس في ملف المعلمين تدخل سلبي يهدف إلى استغلال قضية عادلة لموظفينا ومعلمينا الأجلاء، بهدف النيل من السلطة الوطنية ودفع الأمور نحو الفوضى والفتان».

لكن تعامل الحكومة الفلسطينية مع الإضراب أحدث جدلاً في الشارع الفلسطيني، خصوصاً بعد الاعتقالات التي شملت عدداً من المعلمين، وهو ما استنكره عدد من المؤسسات الحقوقية، بل رأت فيه انتهاكاً واضحاً للقوانين، إضافة إلى استغلال المؤسسات الدينية، كالمساجد، في تحريض المواطنين ضد الإضراب، وبداء ذلك واضحاً عبر تعميم نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على خطباء المساجد، دعوتهم فيه إلى تخصيص خطبة الجمعة (الماضي) للدعوة من أجل استئناف الدراسة، إضافة إلى توجيه نداءات للطلبة عبر مكبرات الصوت في المساجد من أجل الانتظام في مقاعد الدراسة.

على نحو ثان، فإن الصورة التي أثبتت قوة الإضراب، هي قدرة المعلمين على حشد الآلاف بصورة شبه يومية أمام مقر مجلس الوزراء في رام الله ومديريات التربية والتعليم في المحافظات، رغم أن هذا الأمر لم يعد سهلاً في الشارع الفلسطيني خلال الأحداث الجارية، إلى حد رأى فيه مراقبون أن الفصائل الفلسطينية في الضفة لم تتمكن في الآونة الأخيرة من حشد أنصارها كما تمكن المعلمون من حشد أنفسهم لتحقيق مطالبهم.

وكان وزير التربية والتعليم، صبري صيدم، قد أعلن قبل أيام أن استمرار الإضراب سيؤدي إلى تأجيل الفصل الدراسي وتأجيل امتحانات الثانوية العامة، وهو ما يقلق الطلبة وذويهم، ويجعل الساعات القادمة حاسمة في هذه القضية، وما يمكن أن يلحقها من تبعات.

تناسب ومستوى المعيشة» الذي يزداد غلاءً وسوءاً في الضفة. أما «اتحاد المعلمين» فصار في وضع صعب الآن، فهو منفصل تماماً عن قاعدته، ودعواته التي وُجّهت إلى المعلمين في الأيام الماضية لاستئناف الدوام لم تلق استجابة منهم، في وقت يرى فيه أن الحكومة أوفت بالتزاماتها بتوقيعها على الاتفاق يوم الخميس الماضي. ويردّ المتحدث باسم «الاتحاد»، بلال أبو سنيّة، بأنه «إذا كان الطرح الآخر الذي يطرحه المعلمون هو قضية الأمانة العامة للاتحاد، فاعتقد أن الاتحاد قد تحدث في هذا الأمر قبل أزمة الإضراب، وتم التعميم على الفروع التي عمّمت بدورها على المدارس للبدء بإجراءات الانتخابات من الفروع وصولاً إلى الأمانة العامة».

وسط ذلك، فإن السلطة ومعها «فتح» يصفان الإضراب بـ«المستيس وغير الشرعي»، ويوجهان اتهامات

حجم الالتزام الكبير الذي يبديه أكبر عدد من المعلمين، في ظل وجود اختلاف كبير بين موقفهم وموقف «اتحاد المعلمين» الذي يفترض أنه ممثلهم الشرعي، إلى حد باتت فيه مساجد الضفة تنادي على الطلاب والمعلمين بإعلان الدوام المدرسي وفق تعليمات السلطة. الاختلاف في المواقف بين المعلمين و«الاتحاد» مثل أحد أسباب انفجار الأزمة الجارية؛ فالمعلمون خرجوا يهتفون بشعارات تنادي برحيل رئيس «الاتحاد»، أحمد سحويل.

يقول الأستاذ عصام دبابسة، وهو أحد أبرز المعلمين الناشطين في الإضراب، إن «مواقف الاتحاد باتت لا تمثل المعلمين»، مضيفاً في حديث مع «الأخبار» أن «الاتحاد صار ناطقاً باسم الحكومة يبرر لها سياستها... المعلمون يوجهون غضبهم باتجاه الحكومة، وقيادة الاتحاد تتحمّل جزءاً من المسؤولية عن هذا الوضع».

ويشير دبابسة إلى أن أسباباً أخرى أدت إلى تصاعد الأزمة في هذا الوقت بالذات، أبرزها «تنصل الحكومة من آخر اتفاق وقّعه مع الاتحاد عام 2013، وعدم التزامها بتطبيق كافة بنوده، ما أدى إلى تراكم حالة من السخط والغضب لدى المعلمين الذي لم يحصلوا على حقوقهم المنتظرة على مدار السنوات الماضية»، فضلاً عن بقائهم «برواتب متدنية لا

الاحتجاج المطالب الكبير الذي يقوده معلمو الضفة. وخذلت فيه «فتح» جزءاً كبيراً من جمهورها. تحاول الأخيرة وضعه ضمن سردية «حماس» ومحاولاتها أقلية وضع السلطة، بل بات بقاء الطلاب بلا مدارس لأسبوع سبباً في زيادة عدد شهداء الانتفاضة، كما ترى الحركة، مع أن الواقع يثبت أن من ينوي تنفيذ عملية لن ينتظر العطلة!

رام الله - محمد مرار

رغم اقتراب انتهاء الشهر الرابع للهبة الشعبية الفلسطينية، فإنه لليوم السابع على التوالي يواصل المعلمون في المدارس الحكومية الفلسطينية إضرابهم في مختلف محافظات الضفة المحتلة، في مفارقة عجيبة لا تدل سوى على عمق مأساتهم التي باتت لا تحتمل التأجيل، بل لم يأبه المعلمون باتفاق توصلت إليه الحكومة و«اتحاد المعلمين العام»، الذي يمثلهم، الخميس الماضي، قائلين إنه لا يلبي مطالبهم.

ضغوط كبيرة تمارس على المعلمين مصادرهما وزارة التربية والتعليم في حكومة رامى الحمدالله، والمؤسسات التابعة للسلطة، وصلت حد اعتقال عدد من المدرسين في الأيام الأخيرة، إضافة إلى اعتبار إضرابهم غير شرعي ومسيئاً، وذلك ليس من جهة الحكومة فقط، بل من حركة «فتح» التي ينتمي إليها عدد كبير من هؤلاء المدرسين، والتي اتهمت «حماس» بأنها تقف وراء الإضراب.

وهذا الإضراب يشكل سابقة في الإضرابات التي خاضها المعلمون خلال السنوات الماضية، نظراً إلى

لـ«الأخبار» أن الجيش و«اللجان الشعبية» طوقت جبل الرشا الاستراتيجي المحاذي لمديرية نهم من جميع الجهات، لافتاً إلى أن تأمينه يدفع الكثير من الأخطار المتوقعة على تقدم الجيش و«اللجان الشعبية» في جبهة قرود وملح في أطراف نهم.

وشنّ طيران العدوان السعودي أكثر من 15 غارة على مناطق متفرقة في مديرية صرواح إثر فشل إيقاف تقدم الجيش و«اللجان الشعبية» منها نحو مدينة مارب. وشن غارات عدة على منطقة بني ضبيان التابعة لخولان الطيال والمحاذية لمارب من جهة الغرب.

كذلك، تشهد جبهة تعز تقدماً لقوات الجيش و«اللجان الشعبية» في أكثر من مكان. وبعد السيطرة الكاملة على مديرية ذوباب الساحلية المطلّة على باب المندب، أعلن مصدر عسكري أمس أن الجيش و«اللجان الشعبية» تمكنوا من تأمين مناطق عدة مهمة في مديرية حيفان. وبحسب المصدر، طرد المسلحون من قرية بني علي ومدرسة الفلاح وموقع المساجد وجبل المرجاح وجبل الريامي والنوية.

وفي لحج الجنوبية، أكد مصدر عسكري لـ«الأخبار» أن الجيش و«اللجان الشعبية» أطلقوا صاروخاً استهدف آلية عسكرية إماراتية في منطقة الشاطري بالقرب من كرش. وبحسب المصدر، فإن المدرعة التي استهدفت دُمّرت وبداخلها خمسة ضباط، ثلاثة منهم إماراتيون، إضافة إلى سعودي وسوداني. ولقت المصدر إلى أن المدرعة كانت تقوم بعمل استطلاعي تمهيداً لهجوم على مواقع الجيش و«اللجان». وأكدت المعلومات الأولية مقتل الضابط السوداني برتبة عقيد يدعى سليمان ود غافر ضو، بينما أصيب الضباط الإماراتيون والسعوديون بجراح متفاوتة، وكانت الإمارات قد اعترفت أمس أيضاً بمقتل أحد مقاتليها في اليمن.

دبابسة: مواقف الاتحاد باتت لا تمثل المعلمين



خلال الصلاة على الشهيد عبد حقاد في إحدى مدارس سلواد (أي بي إيه)

تقرير

عباس يكرر خطئه مع كيري... وشهيد في الضفة

دخلها الأسير منذ أسابيع، أو بقاء القضية معلقة. وفي وقت سابق، أفاد المدير العام للوحدة القانونية في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، المحامي إياح مسك، بأن «المحكمة العليا الإسرائيلية» رفضت أمس النظر في الالتماس المقدم للسماح لعائلة القيق بزيارته في مستشفى العقولة.

على صعيد آخر، كشفت مصادر إسرائيلية، أمس، اعتقال «خلية تتبع لحركة حماس في القدس المحتلة الشهر الماضي بتهمة التخطيط لتفجير عبوة ناسفة تستهدف اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو». وأورد موقع «واللا» العبري أن لوائح اتهام قدمت بحق عناصر الخلية التي تتكون من ستة أشخاص «بتعليمات وتوجيهات من عناصر من حماس في قطاع غزة».

ووفق الموقع، فإن مسؤول الخلية أحمد عزام، من سكان قرية ياسوف في قضاء نابلس، جند حازم صندوقة وهو طالب في جامعة أبو ديس ومن سكان البلدة القديمة في القدس، وذلك لشراء مواد كيميائية لتحضير العبوات، وقد اشترى الأخير كميات كبيرة منها وخبزها في شقة سكنية في أبو ديس. وأضاف إنه في حين كان يعمل في قاعة مؤتمرات يؤمها نتنياهو وخطط لوضع عبوة ناسفة داخل المنصة وتفجيرها ساعة اللقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي كلمة، ولكن «هذا التخطيط لم يخرج إلى حيز التنفيذ، بل بقي في إطار التفكير فقط».

إلى ذلك، كشف جهاز «الشباباك» أمس أنه أخطت عملية تهريب طائرات صغيرة قبل أيام على معبر «كرم أبو سالم»، كانت في طريقها إلى غزة.

(الأخبار، صفا، وفا)

مستمرة حتى اللحظة الأخيرة في بذل كل الجهود المطلوبة لإبقاء حل الدولتين قائماً من أجل الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم». وفيما كان أبو مازن يظهر إصراراً على «السلام» مع إسرائيل، ويقدم الذهاب إلى مجلس الأمن كخطة وحيدة، أعلنت خارجية السلطة استنكارها جملة الإعدامات الميدانية الإسرائيلية الأخيرة بحق شباب فلسطينيين، كان منها إعدام الفتى محمد أبو خلف «بأكثر من 50 رصاصة وهو ملقى على الأرض في باب العمود في القدس المحتلة، وأمام عدسات الإعلام... هذا دليل قاطع على الانحطاط الأخلاقي والقانوني الذي وصلت إليه قوات الاحتلال في تعاملها مع شعبنا». وأضافت رام الله إن «الاحتلال يتعامل مع المواطنين الفلسطينيين كأهداف للرمية والتدريب على القتل العشوائي، ويحول شوارع الضفة وأحياءها إلى مصادم موت حقيقية، وخاصة شوارع القدس».

في الوقت نفسه، لم يفت بيان رئاسة السلطة أن يشير إلى أن عباس طلب من كيري «التدخل الفوري لدى الجانب الإسرائيلي لإطلاق سراح الصحافي محمد القيق»، المضرب عن الطعام منذ 90 يوماً، و«الإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة».

وحتى مساء أمس، أعلن «نادي الأسير الفلسطيني»، أنه منح الجانب الإسرائيلي مهلة قصيرة لإعطاء رد على المقترحات التي قدمها محامو النادي أول من أمس، في مسعى منهم للتوصل إلى صيغة حل بخصوص قضية القيق، المضرب ضد اعتقاله الإداري، الأمر الذي يعني إمكانية التوصل إلى حل قريب في ظل حالة الخطر التي

أعدم جيش العدو الإسرائيلي صباح أمس شاباً فلسطينياً بادعاء محاولته طعن جندي في نابلس، فيما اعتقل طفلاً وفتاة قال إنهما حاولا أيضاً طعن جنود آخرين في الخليل ونابلس، جنوب الضفة المحتلة وشمالها.

وقالت صحيفة «يديعوت أحروروت» العبرية إن فلسطينياً استشهد بعدما أطلق جنود النار عليه بعد محاولته طعن جندي قرب مفرق «بيتوت» بالقرب من حوارة، جنوب نابلس. لكن شهود عيان نقلوا أن الجنود أطلقوا النار بكثافة على الشاب، وأظهرت صور نشرت لاحقاً إصابة الشاب بطلق ناري في رأسه وهو ملقى على الأرض بين كتل اسمنتية.

وفي وقت آخر، أعلن العدو اعتقاله الطفل علي حميدات (13 عاماً) في الخليل، عندما حاول فتح باب أحد الجيبات العسكرية قرب بلدة بني نعيم وطعن الجنود، الذين اعتقلوه. كما أعلن اعتقاله فتاة على حاجز زعتره جنوبي نابلس، لحيازتها سكيناً ومحاولتها تنفيذ عملية».

بالتزامن مع ذلك، التقى رئيس السلطة، محمود عباس، في العاصمة الأردنية عمان، أمس، وزير الخارجية الأميركي، جون كيري. وقال المتحدث باسم رئاسة السلطة، إنه «تم استعراض الأوضاع بشكل موسع ومفصل... الرئيس شدد على أننا نقوم بجهود مع المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام وإيجاد آلية على نمط 5 + 1 لإيجاد حلول فعالة». وأضاف أبو ردينة إن عباس شدد على الاستمرار في السعي إلى الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي «من أجل إدانة الاستيطان والمطالبة بوقفه». في المقابل، نقل أبو ردينة عن كيري أن «الإدارة الأميركية

عوردي

«عمليات ميدية كشفت عن المشروع الحقيقي الذي تُريد السعودية فرضه على اليمنيين والمنتمين بتمكين الجماعات الإرهابية من رقاب الشعب على غرار ما هو حاصل في جنوب اليمن».

وكان «الإعلام الحربي» قد عرض مشاهد لمجموعة من المسلحين اليمنيين ممن أسروا في معارك ميدية خلال الأسبوع الماضي، تتضمن اعترافات تكشف عن تورط قيادات من حزب «الإصلاح» في تجنيد مرتزقة والزج بهم في معارك «التحالف». وقد كشف الأسرى في سياق حديثهم عن الأسباب التي دفعت بهم للقتال، عن توظيف النظام السعودي للخطاب الديني والمذهبي لإقناع المجندين بقتال الجيش اليمني و«اللجان الشعبية».

وأورد الأسرى أسماء عدد من رجال الدين اليمنيين المنتمين إلى حزب «الإصلاح» ممن قاموا بزيارة المعسكرات التي تدريبوا فيها وألقوا محاضرات دينية، أكدوا فيها وجوب القتال في صفوف الجيش السعودي ضد من سُمّوهم «الروافض والانقلابيين» في إشارة إلى الجيش اليمني و«اللجان الشعبية».